

منظومة
«الموارد العذبة من فوائد النخبة»

للإمام يوسف بن محمد القُدّامي العُمري
كان حيًّا سنة ١١١٥ هـ

دراسةً وتحقيقًا

د. مختار بن حسين قديري

معهد العلوم الإسلامية - جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي



ملخص البحث

يتناول هذا البحث تحقيق منظومة «الموارد العذبة من فوائد النخبة» للإمام يوسف القُدّامي، أحد أساطين علماء الحديث بالشَّام والحجاز خلال القرن الحادي عشر، نظم فيها متن النُّخبة للحافظ ابن حجر العسقلاني، وزاد عليها بعض التحريرات والفوائد القيِّمة والمُفيدة.

وقد قسّمتُ هذا البحثُ إلى ثلاثة مباحث، تناولتُ في الأوّل التعريف بالمصنّف الإمام يوسف القُدّامي، وفي الثَّاني التعريف بالمنظومة ونُسَخِها المعتمدة في التَّحقيق، وجعلتُ الأخيرَ لتحقيق النَّصِّ.



مقدمة التحقيق

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف المرسلين، سيِّدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله الطَّيِّبين الطَّاهرين، وعلى صحابته الغرِّ الميامين، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ العلمَ يُشْرَفُ بحسبِ موضوعه، ثمَّ بحسبِ مؤلِّفه، والمختصر الموسوم: بـ: «نُخْبَةُ الْفِكْرِ» للحافظ ابن حجر العسقلاني رغم صِغَرِ حجمه ووجَّازَةِ ألفاظه وقِلَّتِهَا، يُعَدُّ أَجَلَّ مؤلَّفٍ في علم مصطلح الحديث، الذي هو الميزانُ الذي يُعرف به صحيحُ الحديث من سقيمه.

والنَّظْمُ الذي بين أيدينا حاول فيه مؤلِّفه الإمام يوسفُ القُدَّامي استخراجَ الفوائدِ والدُّرَرِ التي أوردها الحافظ ابن حجر في نُخْبَتِهِ بأسلوبٍ سهَّلَ عباراتٍ مُوجِزةً، من خلال منظومته الموسومة بـ: «المواردِ العُدْبِيَّةِ مِنْ فَوَائِدِ النُّخْبَةِ»، والقارئُ لهذه المنظومة سيُدْرِكُ عذوبةَ مورده، وسدادَ منهجه في عَرْضِ الدُّرَرِ والفوائدِ والزوائدِ على النُّخْبَةِ.

وقد قُتِّمَتْ بتقسيم هذا التَّحْقِيقِ إلى ثلاثة مباحثٍ كالآتي:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للمؤلفِ يُوسُفُ القُدَّامي.

المبحث الثاني: التعريف بأرجوزة «المواردِ العُدْبِيَّةِ مِنْ فَوَائِدِ النُّخْبَةِ».

المبحث الثالث: النَّصُّ المحقَّق.

وفي الختام أحمدُ الله سبحانه الذي وفقني لتحقيق هذه المنظومة، ومنَّ عليَّ بإكمالها، وأشكرُ كُلَّ من مدَّ لي يدَ العونِ لإنجازها، وإخراجها بالصُّورة التي أرادها مؤلِّفها، وصلى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربَّ العالمين.

المبحث الأول

ترجمة موجزة للمؤلف يوسف القُدّامي

تضمّن هذا المبحث التعريف بالحياة الشخصية والعلمية للشيخ يوسف القُدّامي، والملاحظ أن ترجمة الشيخ شحيحة جداً، حيث لا نكاد نجد له ذكراً في جميع كتب التراجم المطلّعة عليها، سوى الإشارة المقتضبة التي ذكرها صاحب كشف الظنون، وقد قمت بجمع سيرته من بعض المصادر الأخرى.

١ - حياته الشخصية:

هو يوسف بن محمد بن أحمد القُدّامي^(١) العمري^(٢) الشامي^(٣) الدمشقي^(٤)، المشهور بابن المبيض وابن خير، ويشتهر بالشيخ في نسبه بالقُدّامي جماعة من العلماء؛ منهم: عبد الله بن محمد القُدّامي^(٥)، وعبد الملك القرشي القُدّامي^(٥).

(١) القُدّامي: نسبة إلى ابن قُدّامة المقدسي إمام الحنابلة (ينظر: الأنساب، ج ١٠، ص ٣٥١، والحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، ص ٣٨١، وشواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، ص: ٣٠٣، والمجموعة النبهانية في المدائح النبوية، يوسف بن إسماعيل النهاني، ج ٤، ص ١٧٩).

(٢) العُمري: نسبة إلى العُمريين، أحدهما عمّر بن الخطاب، والثاني إلى عمّر بن علي بن أبي طالب، رضى الله عنهم. (ينظر: الأنساب، ج ٩، ص ٣٧٢، والفهرس الشّامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، ج ٢، ص: ٧٢٢).

(٣) الشّامي: نسبة إلى أصله دمشق الشّام، ثم سكن الحجاز (ينظر: الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، ص ٣٨١).

(٤) عبد الله المصّيصي: هو عبد الله بن محمّد بن ربيعة القُدّامي المصّيصي، يروي عن مالك وإبراهيم بن سعد، قال ابن عدي: ضعيف، وقال ابن حبان: كانت تقلب له الأخبار فتجنب فيها، وكانت آفته أنه لا يحلّ ذكره في الكتب، من مؤلفاته: فتوح الشام، توفي سنة ٢١٠ هـ. (ينظر: الضعفاء والمتروكون، ج ٢، ص ١٣٨، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٣، ص ٢٣٠، وتاريخ الإسلام، ج ٥، ص ١٠٢).

(٥) عبد الملك القرشي: هو عبد الملك بن قدامة القرشي القُدّامي، قال عنه أبو حاتم بن حبان: هو من ولد قُدّامة بن مطعون الجمحي، يروي عن عبد الله بن دينار، روى عنه إسماعيل بن أبي أويس، كان صدوقاً في الرواية، إلا أنه كان ممن فحس خطؤه وكثر وهمه حتى يأتي بالشيء على التوهم فيحيله عن معناه، لا يجوز الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات (ينظر: الأنساب، ج ١٠، ص ٣٥١).

ولم تذكر كتب التراجم التي اطلعتُ عليها، تاريخ ميلاد الشَّيخ ومكانه، أو نشأته وتعليمه الأوَّلي، والظَّاهر أنَّه كان من مواليد القرن الحادي عشر، أمَّا مكان مولده فتشيرُ المصادر إلى أن أصله يعودُ إلى دمشق الشَّام التي نشأ فيها وترعرع ثمَّ رحل منها إلى الحجاز واستقرَّ بها إلى أن وافته المنية^(١).

واختلَف في تاريخ وفاته، فهناك من أشار إلى أن تاريخ وفاته كان سنة ٩٩٣ هـ^(٢)، والبعض الآخر أشار إلى أنه كان حيًّا سنة ١٠٨٦ هـ^(٣)، ويبدو أن الشَّيخ قد عاش بعد هذا الوقت بكثير، حيث أشار الشَّيخ عبدُ الغني النَّابلسيُّ في رحلته الكبرى إلى بلاد الشَّام ومصر والحجاز التي بدأها سنة ١١٠٥ هـ أنَّه التقى بالمدينة الشَّيخ الفاضل يُوْسُفَ بن محمد القُدَّامي^(٤).

٢- حياته العلميَّة:

بعد البحث والتحريِّ لم أقف للشَّيخ يُوْسُفَ القُدَّامي على شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم، ولا على تلاميذه الذي تلقَّوا العلم عليه، وذلك حسب المصادر المطَّلَع عليها.

أما آثاره العلميَّة فلم نعثر للشَّيخ يُوْسُفَ القُدَّامي إلا على ثلاث مخطوطات، اثنتين في علم الحديث، والثالثة في علم التفسير، وهي كالآتي:

١- منظومة في مصطلح الحديث:

وهي عبارة عن نَظْمٍ ذكر فيه بعض الفوائد المنتقاة من كتاب «نُحْبَةُ الفِكر» للحافظ

(١) يُنظر: الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، ص ٣٨١.

(٢) يُنظر: فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، ج ٤، ص ١٨٣.

(٣) يُنظر: إيضاح المكنون، ج: ٤، ص: ٥٩٨.

(٤) يُنظر: مقدمة الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، تحت عنوان: النَّابلسي ورحلته.

ابن حجر العسقلاني، والموسومة بـ: «منظومة الموارد العذبة من فوائد النخبة»^(١)، وهي محل التحقيق من خلال هذه الدراسة.

٢- شرح منظومة «الموارد العذبة من فوائد النخبة»:

وهو عبارة عن كتاب شرح فيه منظومته في مصطلح الحديث السالفة الذكر^(٢).

٣- تفسير سورة الفتح:

وهو تعليق على سورة الفتح من أنوار التنزيل للبيضاوي^(٣).

أما شعره؛ فللمؤلف -رحمه الله- نُتِفَّ شعريّة أغلبها في التصوّف والزهد والتزكية، ومن ذلك مدحُه للشيخ عبد الغني النَّابلسي عند زيارته للحجاز بقصيدة،

قال في مطلعها:

هَلْ كَانَ قَرَّ بِمُقَلَّتَيْهِ هُجُودٌ فَيْرَى خَيْالَ الطَّيْفِ كَيْفَ يَعُودُ؟
وَلَهَانَ يَقْطَعُ لَيْلَهُ فِي لَوْعَةٍ مَا زَالَ يُغْرِيهَا نَوَى وَصُدُودُ^(٤)

وقال أيضا في مدح النبي ﷺ:

[الطويل]

إِلَى كَمْ تَنَاجِي الْوُزُقَ شَوْقًا إِلَى الْمَعْنَى وَحَتَّى مَتَى نُصْغِي لِسَاجِعِهَا أُذْنَا
وَفِيمَ هِيَامِ الْقَلْبِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ بِذِكْرِ سُلَيْمَى وَالْمَعَاهِدِ مِنْ لُبْنَى^(٥)

(١) يُنظر: إيضاح المكنون، ج: ٤، ص: ٥٩٨.

(٢) يُنظر: إيضاح المكنون، ج: ٤، ص: ٥٩٨.

(٣) يُنظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، ج: ٢، ص: ٧٢٢.

(٤) يُنظر: الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، ص ٣٨١.

(٥) يُنظر: المجموعة النبهانية في المدائح النبوية، ج ٤، ص ١٧٩.

إلى أن قال في آخر هذه القصيدة:

[الطويل]

عَلَيْكَ صَلَاةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ وَاللَّكَ مَنْ نَلْنَا بِهِمْ كُلَّ مَا نَلْنَا
وَأَصْحَابِكَ الْأَبْرَارِ مَا ذَرَّ شَارِقُ وَمَا حَرَّكَتْ رِيحُ الصَّبَا فِي الرَّبَاغُصْنَا^(١)



(١) يُنظر: المجموعة النبهانية في المدائح النبوية، ج ٤، ص ١٨٠، ١٨١.

المبحث الثاني

التعريف بأرجوزة

«الموارد العذبة من فوائد النخبة»

يتضمن هذا المبحث دراسة موجزة للمنظومة والنسخ المعتمدة في تحقيقها، من خلال النقاط الآتية:

١ - اسم المنظومة ومحتوياتها ومصادرها.

هو متنٌ في مصطلح الحديث للإمام يوسف القدامي أعاد فيه نظم متن نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، وتكاد تجميع كتب التراجم وفهارس المخطوطات المنتشرة في خزائن العالم، على تسمية هذا المخطوط ب: «الموارد العذبة من فوائد النخبة»^(١)، وقد أطلق عليه اختصاراً: «الموارد العذبة»^(٢)، كما هو واضح في النسخ المعتمدة في تحقيق هذه المنظومة.

والغرض من نظم يوسف القدامي لهذه المنظومة هو نظم متن النخبة، حتى يسهل حفظه، مع إشارته إلى حذف بعض الزوائد، وزيادة ما جَلَّ من الفوائد، بالإضافة إلى التنبيه عن بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأصوليين والسلف، حيث أشار إلى ذلك كله بقوله:

وَأَنْفَعُ الْمُتُونِ فِيهِ النُّخْبَةُ وَقَدْ أَرَدْتُ نَظْمَهَا لِلرَّغْبَةِ
وَرُبَّمَا حُدِّفَتْ مِنْ زَوَائِدِ وَزِدْتُ مَا جَلَّ مِنَ الْفَوَائِدِ
مُقْتَصِرًا عَلَى الْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ لِقَلَّةِ الْوَقْتِ وَفِتْرَةِ الْهَمِّ
مُنْبَهًا طَوْرًا عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْأَسْلَافِ

(١) يُنظر: معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، ص ٤٠٣، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، ج ٤، ص ١٨٣.

(٢) يُنظر: فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، ج ٢، ص ٢٣٢.

ويقع هذا الرَّجَزُ في ١٢٠ بيتاً، افتتحه بقوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَفَى ثُمَّ سَلَامُهُ عَلَى مَنْ اصْطَفَى
مُحَمَّدٍ وَالْآلِ أَهْلِ النَّظَرِ مَا نُظِمَتْ عُقُودُ عِلْمِ الْأَثَرِ
وَبَعْدُ فَالْحَدِيثُ خَيْرٌ عِلْمٍ يُطَلَّبُ بِالْجِدِّ وَصَرَفِ الْعَزْمِ

وبعد هذه الدِّيَاجِة المَوْجِزَة شرع مباشرةً في بيان مصطلحات علوم الحديث،

فبدأ بالمتواتر، حيث قال:

الْمُتَوَاتِرُ هُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ طُرُقٍ فِي الْعَقْلِ يَسْتَحِيلُ

ثم ذكر بعد ذلك تَمَاتٍ لها علاقة بالمتن والإسناد من ناحية القبول والردِّ، وبدأ

بمسألة الاستدلال بالحديث الضَّعِيفِ في فضائل الأعمال، فقال:

كُلُّ حَدِيثٍ دُونَ رُتْبَةِ الْحَسَنِ لِعَيْنِهِ فَهُوَ الضَّعِيفُ فِي السُّنَنِ
يُعْمَلُ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ بِهِ سِوَى الْحَرَامِ وَالْحَالِلِ
وَجَوِّزُوا إِسْنَادَهُ لِلْهَادِي بِمَا يُفِيدُ الضَّعْفَ فِي الْإِسْنَادِ

ثم انتقل إلى بيان أحوال الإسناد من حيث انتهائوه إلى رسول الله ﷺ أو غيره،

وذلك بعد الفراغ من تقسيمه باعتبار القبول والردِّ، فقال:

مَا أَسْنَدَ النَّاقِلُ لِلْبَشِيرِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْفِعْلِ وَالتَّقْرِيرِ
تَصْرِيحًا أَوْ^(١) حُكْمًا هُوَ الْمَرْفُوعُ وَغَيْرُهُ الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ
فَالأَوَّلُ الْمُضَافُ لِلصَّحَابِي وَمَا يَلِي لِغَيْرِهِ فِي الْبَابِ

وتعرَّض في الأخير لأجل فنون الحديث التي عليها مداره، فبعد كلامه فيما تقدَّم

على أسباب الجرح، جعل الكلام هنا على مراتبه، وبعض أحكامه، فقال:

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ مَا لَا يُجْهَلُ أَوْلَهَا مَا جَاءَ فِيهِ أَفْعَلُ
وَنَحْوُهُ ثُمَّ الَّتِي قَدْ كُرِّرَتْ أَلْفَاظُهَا، وَدُونَهَا مَا دُكِّرَتْ

(١) توصل همزة القطع لضرورة الوزن.

واختتم منظومته بقوله:

وَسُنَّ حَتْمُ مَجْلِسِ الْإِمْلَاءِ بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالِدُعَاءِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْآلِ مَا نُظِمَتْ فَرَائِدُ اللَّالِ

٢- تحقيق نسبتها ليوسف القدامي:

لا يحومُ أيُّ شكٍّ حول نسبة هذه الأرجوزة إلى الإمام يوسف القدامي، وذلك للأدلة الآتية:

١- فقد نسبها لنفسه في شرحه لهذه المنظومة حيث قال: «الحمد والمئة لمن رفع قدر السنة، وأفضل الصلاة والسلام على خاتم الرُّسل وخاتم الكرام، ...، وبعُد: فقد أشار من إشاراته كالواجب في الرتبة، أن أشرح له منظومتي الملقبة بالموارد العذبة، مع خلو اليد عن الأسفار، واشتغال الفكر بمهمات الأسفار، فشرعتُ امثالاً مع قلة البضاعة، وقصر الباع في هذه الصناعة»^(١).

٢- إن جميع الأصول الخطية التي اعتمدها في التحقيق أشارت إلى نسبة هذه المنظومة لمؤلفها.

٣- إن كتب التراجم التي ترجمت للإمام يوسف القدامي ذكرت اسم المنظومة ضمن مصنفات الإمام يوسف القدامي، ومنها إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي^(٢).

٤- عناوين النسخ الأخرى لهذه المخطوطة بمكتبات العالم أثبتت كذلك نسبة

(١) يُنظر: الصفحة الأولى من النسختين: ب، ج.

(٢) يُنظر: إيضاح المكنون، ج: ٤، ص: ٥٩٨.

هذا النَّظْمُ للمؤلف، كنسخة مكتبة الأوقاف العامَّة في الموصل^(١)، ونسخة الحرم المكيِّ الشريف^(٢)، وغيرهما.

٣- وصف النَّسخ الخطيَّة:

نُسخُ هذه الأرجوزة نادرةٌ نوعاً ما في خزائن المخطوطات، وقد وقفتُ لهذا النَّظْمِ على ثلاث نُسخ؛ الأولى منها تناولت المنظومة، والثانية والثالثة تناولت المنظومة وشرحها، وهذا وصفها:

النسخة الأولى:

وهي من مخطوطات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهي ضمن مجموع، عدد أوراقها: (٣ق)، تبدأ بالرقم: (٤٣) وتنتهي بالرقم: (٤٥) من هذا المجموع، وعدد الأسطر في الصفحة: (٢٣) سطرًا.

وهي نسخة جيِّدة، وكُتبت بخط مغربي واضح، لم يُكتب عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخها، وكُتبتُ بداية النَّسخة وبعض الكلمات والفواصل بين الأبيات بالمداد الأحمر، وهذه النَّسخة هي التي اعتمدتُ عليها، وجعلتها أصلاً، ورمزتُ إليها بحرف (أ).

النسخة الثانية:

وهي أيضًا من مخطوطات مكتبة الملك عبد العزيز العامَّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهي ضمن مجموع يحمل الرقم العام في المكتبة: (١٦٣ / ٥)، ورقمه الخاص: (١٧١٦٢٤)، عدد أوراقها: (٤٨ق)، تبدأ بالرقم: (١٤٨) وتنتهي بالرقم: (١٩٥) من هذا المجموع، وعدد الأسطر في الصفحة: ١٩ سطرًا.

وهي نسخة جيِّدة، وكُتبت بخط الثُّلث، لم يُكتب عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخها، وكُتبتُ بداية النَّسخة وبعض الكلمات والحروف بالمداد الأحمر، ورمزتُ إليها بحرف (ب).

(١) يُنظر: فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، ج٢، ص ٢٣٢، وج٤، ص ١٨٣.

(٢) يُنظر: معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، ص ٤٠٣.

النسخة الثالثة:

وهي كذلك من مخطوطات مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهي ضمن مجموع يحمل الرقم العام في المكتبة: (١/٣٤٣٠)، ورقمه الخاص: (٣٣٦٤٥١)، وعدد أوراقها: (٤٢ق)، تبدأ بالرقم: (١) وتنتهي بالرقم: (٤٢) من هذا المجموع، وعدد الأسطر في الصفحة: (٢٣) سطرًا.

وهي نسخة جيّدة، وفيها بعض السَّقَط، كُتِبَتْ بِخَطِّ مغربيٍّ وَسَطٍ واضح، وبها نظامُ التعقيبة، التي وُضِعَتْ في أسفل الصفحة اليمنى جهة اليسار، ولم يُكْتَبْ عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وكُتِبَ عنوان النسخة، وأبيات المنظومة، والفواصل التي جُعِلَتْ بين أبياتها بالمداد الأحمر، ورمزتُ إليها بحرف (ج).

٤- منهجي في تحقيق المنظومة:

١- نظرًا لوضوح النسخة الأولى وقلة أخطائها، وتضمّنها للأبيات فقط دون شرحها، فقد رجّحتها على أختيها لتكون أصلًا في التحقيق، واستعنتُ بالنسختين الآخرين في المقابلة، وتقويم ما قد يقع في الأصل من هفواتٍ وغيرها.

٢- قدّمتُ بترجمة موجزة للمصنّف يوسف القُدّامي، ودراسة للمنظومة والنسخ المعتمدة.

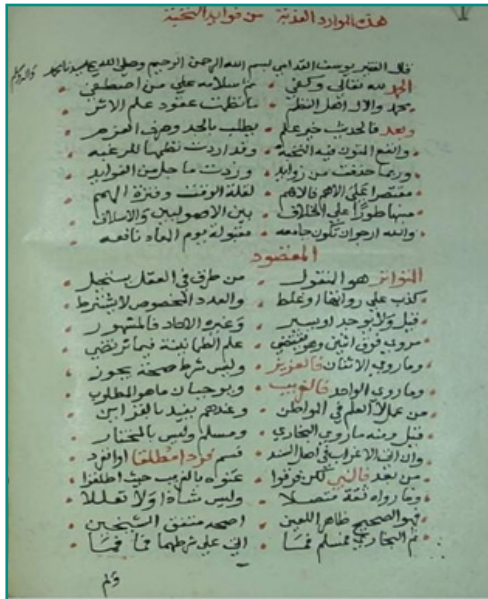
٣- ظهر لي أن لا أثقل الهوامش بشرح وتوثيق بعض المسائل، وذلك لإغناء كتاب «شرح الموارد العذبة» عن ذلك.

٤- نبّهتُ على زيادة النسختين الأخيرتين على الأصل، وعلى الفروق بين النسخ في الهوامش.

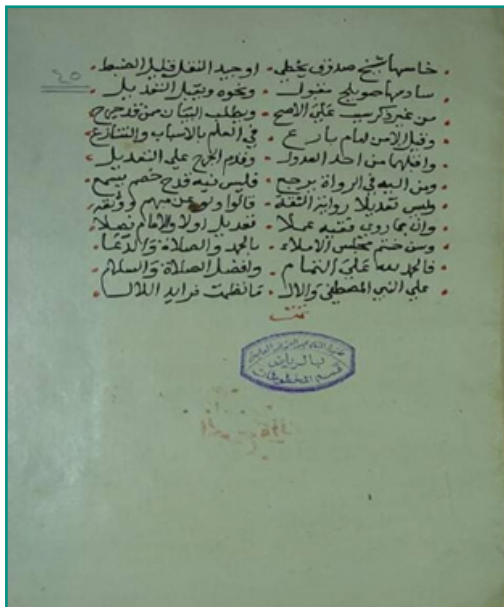
قُمتُ بشكل كلّ كلمات المنظومة، حتّى لا يقع لبسٌ في قراءتها.

ذيلتُ النظمَ بفهرسٍ لبيان مصادر التحقيق.

٥- نماذج مصورة من النسخ المعتمدة:



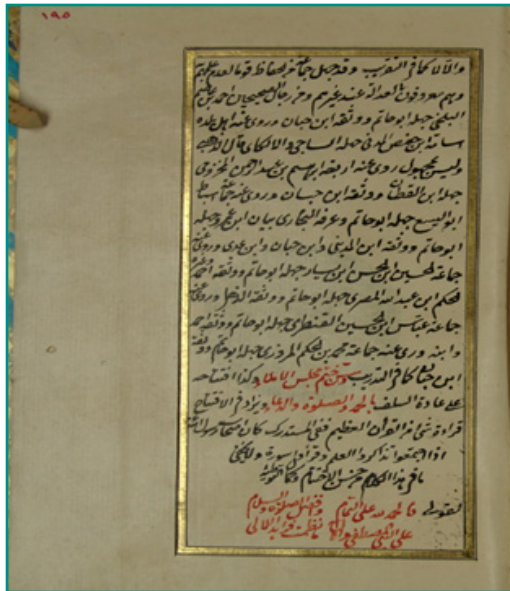
بداية النسخة (أ)



نهاية النسخة (أ)



بداية النسخة (ب)



نهاية النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 الطيبين الطاهرين من ذراريه الطاهرين والفضل الصلاة والسلام على خاتم
 الرسل وخاتم الكرام وعلى آله ائمة الاقضية وصحبه خيرة الانبياء
 ما فضلهم وفتح محب عبد العزيم بالاشارة **والتحريم** فقلنا انما
 من اشارة ما لو اجب في الترتيب ان اخرج له منظوم من الملتزمة
 ما لو ارد العزيم مع خلو اليد عن الاستقامة والاستقبال **القول**
 به من الاستقامة مشرحت انما الاعم قلنا ايضا عذره وقصر
 الابع في هاتين الصفتين عذره فان جهد القول خير من عذر الجدل
 بحيث اطلعت البرقة نرادى ابن حجر - اول الشيخ فابن القلاح -
 والامام فالرزية او الفاضل فابن علافة - والامام فابن القلاح
 والجلال فابن السويطي - اولها فظان فالنورين وابن الصلاح - و
 الامامان فالرزية والامام النورين - واليه رسالة وبنته النبيه
 اتوسل ان ينسخ به الطلاب - ويجيله عدة ليوم الحساب -
 انما كرم محب - عليه توفقت واليه النبيه - **المؤثر** لفته الشارح
 وتوافرت له ومنه ارسلنا رسالتنا تنزيها ولما نزلنا موسى انزلنا
 انك من انزلت فقلنا جاز وفيل غلط وكل وجهه دع فاع
هو الخبر **القول** من طريق وهي انما نبيد وما يجيده الجمع من
 اكلة شرط فيه ما لا تقاته فان اخدمها الغلط فلعطف والاشارة
 بعد تواتر القدر لا يشترط والاشارة انما تنبئ اكله في الواجبة
 في بعض المراتب فلا تنضم الزيادة لانها مؤكدة لبعضين ولا انتمى
 عن تلك الزيادة بعد حصولها لان ما لا يشترط النفاذ لا يشترط
 تمامه وتوابعه في **المنه** متعلق بقوله **بمستحيل** كذب علي **رواها**
 اي رواه تلك الطريق **او غلط** وفيه اشعار بانما بوجوب العلم العمري
 بها

بداية النسخة (ج)

الذهب ورويه عنهما عن عاصم بن الحسن القطري رحمه الله ابو
 حاتم ورواه ابو داود ورواه عنه عاصم بن محمد بن ابي حاتم
 رحمه الله ورواه ابن حبان في كتاب الترمذي **وسبق** حتم
جلس **السلام** وقد اختلفوا على عايزة السلف **المهر** **والصلاة**
والدعاء ويزاد في الافتتاح قوله **يحيى** من التران العظيم في المشرق
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجمعوا نذر العلم
 وذا اسوق ولا يخفى ما في هذا الكلام من حسن
 الاختتام وجمال التوطئة لغيره **فالمجد**
له عليه السلام واتخذ الصلاة
والسلام على النبي **المصلي**
والآله ما نظمت
قوله **بسم** **الآله**

نهاية النسخة (ج)

المبحث الثالث

النص المحقق

«هذه الموارد العذبة من فوائد النخبة»

قال الفقير يوسف القدامي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَفَى ثُمَّ سَلَامُهُ عَلَى مَنْ اضْطَفَى
 مُحَمَّدٍ وَالْآلِ أَهْلِ النَّظْرِ^(١) مَا نُظِمَتْ عُقُودُ عِلْمِ الْأَثَرِ
 وَبَعْدُ فَالْحَدِيثُ خَيْرٌ عِلْمٍ يُطَلَّبُ بِالْجِدِّ وَصَرْفِ الْعَزْمِ
 وَأَنْفَعُ الْمُتُونِ فِيهِ النُّخْبَةُ وَقَدْ أَرَدْتُ نَظْمَهَا لِلرَّغْبَةِ
 وَرَبَّمَا حَذَفْتُ مِنْ زَوَائِدِ وَزِدْتُ مَا جَلَّ مِنَ الْفَوَائِدِ
 مُقْتَصِرًا عَلَى الْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ لِقَلَّةِ الْوَقْتِ وَفَتْرَةِ الْهَمَمِ
 مُنْبَهًا طَوْرًا عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ وَالْأَسْلَافِ
 وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ تَكُونَ جَامِعَةً مَقْبُولَةً يَوْمَ الْمَعَادِ نَافِعَةً

الْمَقْصُودُ

الْمُتَوَاتِرُ هُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ طُرُقٍ فِي الْعَقْلِ يَسْتَحِيلُ
 كِذْبُ عَلَى^(٢) رُؤَايَها أَوْ غَلَطُ وَالْعَدَدُ الْمَخْصُوصُ لَا يُشْتَرَطُ
 قِيلَ: وَلَا يُوجَدُ أَوْ يَسِيرُ وَعَيْرُهُ الْآحَادُ فَالْمَشْهُورُ
 مَرُورِي^(٣) فَوْقَ اثْنَيْنِ وَهُوَ يَقْتَضِي عِلْمَ الطَّمَأْنِينَةِ فِيمَا تَرْضَى

(١) في النَّسَخ: «النَّظْم»، وهو سَهْوٌ مِنَ النَّسَاح. فكلمة «النَّظْم» غيرُ مناسبةٍ معنًى وتقفيَةً.

(٢) ساقطة في: (ب).

(٣) بضمّه واحدةٍ مع الشدّة على الباء؛ لضرورة الوزن.

وَمَا رَوَى الْإِثْنَانِ فَالْعَزِيزُ
وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ فَالْغَرِيبُ
مِنْ عَمَلٍ لَا الْعِلْمَ فِي الْمَوَاطِنِ
قِيلَ: وَمِنْهُ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ
وَإِنْ أَتَى الْإِغْرَابُ فِي أَصْلِ السَّنَدِ
مِنْ بَعْدِ فَالنَّسَبِيُّ لَكِنْ فَرَّقُوا
وَمَا رَوَاهُ ثِقَةً مُتَّصِلًا
فَهُوَ الصَّحِيحُ ظَاهِرًا لِلْعَيْنِ
ثُمَّ الْبُخَارِيُّ فَمُسْلِمٌ فَمَا
وَلَمْ يَفْتِ مِنْهُ الْأُصُولُ الْخَمْسَا
وَابْنُ الصَّلَاحِ لَا يَرَى تَصْحِيحَ مَنْ (٥)
وَلَيْسَ إِسْنَادٌ عَلَى مَا حُقِّقًا
وَجَوَازًا اعْتِمَادًا أَصْلًا صَحِّحًا
وَمَا يَقُلُ ضَبْطُهُ فَالْحَسَنُ
وَأَلْحَقُوهُ بِالصَّحِيحِ عَمَلًا
وَالْتَرْمِذِيُّ (٦) يَجْمَعُ إِنْ تَرَدَّدَا
وَمَا يَزِيدُ الْعَدْلُ مَقْبُولٌ إِذَا

وَلَيْسَ شَرْطُ صِحَّةِ يَجُوزُ
وَيُوجِبَانِ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ
وَعِنْدَهُمْ يُفِيدُ بِالْقَرَائِنِ
وَمُسْلِمٌ وَلَيْسَ بِالْمُخْتَارِ
فَسَمَّ فَرْدًا مُطْلَقًا أَوْ انْفَرَدَ
[عَنُوهُ بِالْغَرِيبِ] (١) حَيْثُ أَطْلَقُوا
وَلَيْسَ شَاذًا وَلَا تَعَلَّلًا (٢)
أَصَحُّهُ مُتَّفَقُ الشَّيْخَيْنِ
أَتَى عَلَى (٣) شَرْطِهِمَا [فَمَا فَمَا] (٤)
إِلَّا الْقَلِيلَ فَاعْتَمِدَهَا دَرْسًا
فِي عَصْرِنَا وَالنَّوَوِيُّ جَوَازٌ
يُقَالُ إِنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا
فَاسْنَدُهُ لِلْهَادِي وَدَعَّ مِنْ قَدَحًا
لِعَيْنِهِ وَبِالْوَرُودِ يَمْتَنُ
لَا رُبَّةٌ وَالْبَعْضُ فِيهِ أَدْخَلًا
فِي النُّقْلِ أَوْ مِنْ جِهَتَيْنِ أُسْنَدًا
لَمْ تَنْفِ مَا أَوْثَقَ مِنْهُ أَخَذًا

(١) ما بين معقوفين في: (ب)، (ج): «بِوَسْمِهِ الْغَرِيب».

(٢) في: (ب)، (ج): «مُعَلَّلًا».

(٣) ساقطة في: (ج).

(٤) ما بين معقوفين يُقصد به: «فما أتى على شرط البخاري، فما أتى على شرط مسلم». (يُنظر: مخطوطة

منظومة الموارد العذبة، النسخة (ب)، المقطع ١٥٦، الوجه (أ)).

(٥) في (ج): «منه» وهذا لا يتناسب مع قافية البيت.

(٦) لا تُشَدَّدُ الْبَاءُ فِي «الترمذي» لضرورة الوزن.

وَأِنْ يُخَالِفَ مَا لَهُ مَحْفُوظٌ
وَصِدُّهُ^(١) الشَّاذُّ وَبِالضَّعْفِ فَمَا
وَصِدُّهُ الْمُنْكَرُ وَالْفَرْدُ إِذَا
وَأِنْ وَجَدْنَا مَا لَهُ يُسَاعِدُ
وَسَمٌّ مَقْبُولًا قَوِيًّا سَلِمًا
وَأِنْ تَعَارَضَا فَذَا الْمُخْتَلِفُ
أَوْ لَا فَإِنْ تَعَيَّنَ التَّارِيخُ
فَالْوَقْفُ وَالْمَرْدُودُ فِي الْمَوَاطِنِ
فَالسَّقَطُ إِنْ مِنْ تَابِعٍ فَالْمُرْسَلُ
أَوْ مُسْنَدٌ مُعَلَّقٌ وَالْمَعْضَلُ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ فَمُنْقَطِعٌ
وَالسَّقَطُ إِمَّا وَاضِحٌ يُحْتَرَسُ
وَمِنْهُ تَدْلِيْسُ الشُّيُوخِ قَدْ يُعَدُّ
وَالطَّعْنُ إِنْ كَانَ لِكِذْبِ النَّاقِلِ
أَوْ تَهْمَةٍ بِهِ فَبِالْمَتْرُوكِ سَمٌ
بِغَفْلَةٍ أَوْ غَلَطٍ فَالْمُنْكَرُ
بِجَمْعِ طَرِيقٍ وَقَرَائِنٍ فَلَا
أَوْ خَالَفَ الرَّاويِ بِتَغْيِيرِ السَّنَدِ
فَمُدْرَجٌ أَوْ حَوْلَفَ التَّرْتِيبُ

بِرَاجِحٍ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ
رُجِحَ فَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
تَوْبَعٌ فَالْمَتَابِعُ الْمُنْفَذُ
عَنْ صَاحِبٍ آخَرَ فَهُوَ الشَّاهِدُ
مَنْ الْمَعَارِضِ الْقَوِيِّ مُحْكَمًا
إِنْ أَمَكَنَ الْجَمْعُ وَلَا تَعَسَّفُ
فَذَلِكَ^(٢) النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ
إِمَّا لِسَقَطٍ أَوْ لَطَعْنٍ طَاعِنٍ
وَعِنْدَنَا: مِنْ الثَّقَاتِ يُقْبَلُ
مَا مِنْهُ إِثْنَانِ^(٣) وَلَا مُهْمَلٌ^(٤)
سِوَاهُ وَالتَّعْوِيمُ عَنْ جَمْعِ سُمْعٍ
أَوْ ذُو خَفَا وَذَلِكَ الْمُدَلَّسُ
وَمِنْهُ مَقْبُولٌ وَمِنْهُ مَا يُرَدُّ
فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ شَرُّ الْبَاطِلِ
أَوْ فَسَقِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا أَوْ عِلْمٍ
أَوْ وَهْمِهِ فَإِنْ خَطَأَهُ يَظْهَرُ
تَغْفَلُ وَسَمُّ الْأَثَرِ الْمَعْلَلُ
أَوْ دَمَجٍ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ وَرَدُّ
بِالْعَكْسِ فِي الْأَسْمَاءِ فَالْمَقْلُوبُ

(١) في (أ): «وَصِدُّ» بإسقاط الهاء، وبه ينكسر الوزن، والمثبت من (ب)، (ج).

(٢) في: (ب)، (ج): «فَيَأْتِي».

(٣) تُقَطَّعُ همزة «إثنان» لضرورة الوزن.

(٤) في: (ب)، (ج): «تَهْمَلُ».

أَوْ زَادَ رَاوٍ فَالْمَزِيدُ إِنْ تَلِيَ
 أَوْ بَدَّلَ الرَّاوِي فَذَا الْمُضْطَرِبُ
 وَرَبَّمَا بَدَلٌ لِاخْتِيَارِ
 أَوْ غَيَّرَ الْحُرُوفَ فَالْمُصَحَّفُ
 وَيُحْرَمُ التَّغْيِيرُ عَمْدًا مُطْلَقًا
 إِلَّا رِوَايَةً بِطَبْقِ الْمَعْنَى
 وَلَمْ يَقَعْ بِلَفْظِهِ التَّعَبُّدُ
 مَنْ عَالِمٍ أَطَاعَهُ الْبَيَانُ
 وَالِاخْتِصَارُ جَائِزٌ مِنْ أَهْلِهِ
 وَمَنْ رَوَى مَلْحُونَةً فَالْأَوْلَى
 جَهَالَةُ الرَّاوِي إِذَا مَا ذَكَرَا
 أَوْ قَلَّ مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ الْأَثْرَا
 وَمَا رَوَاهُ مُبْهَمٌ قَدْ عُدَّ لَا
 وَبَدَعَهُ الرَّاوِي الَّتِي تُكْفَرُ
 أَوْ لَا فَلَا تَقْدَحُ فِي الْمُخْتَارِ
 وَسَوْءُ حِفْظِهِ إِذَا مَا لَزِمَا
 أَوْ كَانَ طَارِئًا لِسِنِّهِ الْخَطَا
 فَإِنْ تَمَيَّزَ الَّذِي قَبْلَ قَبْلِ
 مِنْ غَيْرِهِ بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ
 إِنْ فَقِدَ التَّرْجِيحَ وَهُوَ الْأَغْلَبُ
 كَمَا جَرَى لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ
 بِالنَّقْطِ أَوْ بِالشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ
 فِي الْمَثَنِ بِالِاجْتِمَاعِ مِمَّنْ سَبَقَا
 إِنْ كَانَ مُحْكَمًا وَمُنِيًّا^(١) الْمَبْنَى
 أَوْ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلَامِ^(٢) يُسْنَدُ
 وَلَوْ كَلَامُ اللَّهِ لَا الْقُرْآنُ
 إِنْ لَمْ يُخَلِّ مُطْلَقًا فِي نَقْلِهِ
 إِصْلَاحُهَا ثُمَّ بَيَانُ الْأَوْلَى
 بِنَعْتِهِ الَّذِي بِهِ مَا اشْتَهَرَا
 أَوْ أَبْهَمَ الرَّاوِي اسْمَهُ مُخْتَصِرًا
 يُقْبَلُ عِنْدَنَا وَقَالَ الْبَعْضُ: لَا
 تَقْدَحُ بِاتِّفَاقٍ مَنْ يُعْتَبَرُ
 إِلَّا بِمَا يَكُونُ فِيهَا جَارِي
 سَمَاهُ بِالشَّاذِّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٣)
 وَنَحْوُهُ^(٤) فَسَمَهُ مُخْتَلِطًا
 وَالْوَقْفُ حَتَّى يَسْتَيِّنَ^(٥) إِنْ جُهِلَ

(١) لا تحرك الباء في «ومني»؛ لضرورة الوزن.

(٢) في (أ): الكلم، وبه ينكسر الوزن. والمثبت من (ب)، (ج).

(٣) التفعيلة الثانية من هذا الشطر مكسورة.

(٤) في (ب)، (ج): «أو نحو».

(٥) في (أ)، (ب): يتبين، وبه ينكسر الوزن. والمثبت من (ج). ويستقيم الوزن بالفعل «يتبين» بارتكاب ضرورة قبيحة، وهي الوقوف على آخر الفعل «يتبين» بالسكون، مع وجوب نصبه.

ثُمَّ إِذَا تَوَبَعَ كَالْمُدْلَسِ فَنَقَلَهُ بَرَدَ الْقَبُولِ يَكْتَسِي
كَسِيَّءِ الْحِفْظِ وَكَالْمَسْتُورِ وَقَالَ فِي التَّوْضِيحِ (١) وَالتَّغْيِيرِ (٢)
حُكْمَ الْأَخِيرِ عِنْدَنَا (٣) كَالْعَدْلِ فِي الْأَعْصَرِ الْمَقْضِيِّ لَهَا بِالْفَضْلِ

تَبَيَّنَاتٌ

كُلُّ حَدِيثٍ دُونَ رُتْبَةِ الْحَسَنِ لَعَيْنِهِ فَهُوَ الضَّعِيفُ فِي السُّنَنِ
يُعْمَلُ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ بِهِ سِوَى الْحَرَامِ وَالْحَالِلِ
وَجَوَزُوا إِسْنَادَهُ لِلْهَادِي بِمَا يُفِيدُ الضَّعْفَ فِي الْإِسْنَادِ
وَشَرُّهُ الْمُدْرَجُ ثُمَّ مَا قَلِبَ فَالْمُنْكَرُ الشَّاذُّ الْمُعَلُّ الْمُضْطَرِبُ
وَقَوْلُ ثَبَّتْ حَافِظٌ: لَا أَعْرِفُهُ فِي خَيْرِ حُجَّةٍ مَنْ يُضَعِّفُهُ

أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ

مَا أَسْنَدَ النَّاقِلُ لِلْبَشِيرِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْفِعْلِ وَالتَّقْرِيرِ
تَصْرِيحًا أَوْ (٤) حُكْمًا هُوَ الْمَرْفُوعُ وَغَيْرُهُ الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ
فَالأَوَّلُ الْمُضَافُ لِلصَّحَابِيِّ وَمَا يَلِي لِغَيْرِهِ فِي الْبَابِ
وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ بَرَفِعِ صَاحِبِ رَوَى لِلْهَادِي
فَإِنْ يَقِلُّ عَدَدُ الرَّجَالِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ فَهُوَ الْعَالِي
أَوْ انْتَهَى لِمُنْتَقِنٍ بِقُرْبٍ كَمَا لِكَ فَهُوَ الْعُلُوُّ النَّسَبِي
فَإِنْ رَوَى عَنْ شَيْخِهِ مَنْ طَابَقَهُ فِي النِّقْلِ مِنْ سِوَاهُ فَالْمُوَافَقَةُ
أَوْ شَيْخٌ شَيْخِهِ فَذَلِكَ الْبَدَلُ أَوْ اسْتَوَى فِي عَدَدِ يَتَّصِلُ

(١) يقصد به كتاب: «التوضيح في حل غوامض التنقيح» لعبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة الحنفي البخاري.

(٢) يقصد به كتاب: «تغيير التنقيح في الأصول» لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الشهير بابن كمال باشا.

(٣) في: (ب)، (ج): «عند»، وهو خطأ؛ لأنه يُخل بالسياق، والصحيح المثبت في المتن.

(٤) تُوصلُ همزة «أو» لضرورة الوزن.

مَعَ الْإِمَامِ فَالْمُسَاوَاةُ وَمَعَ
وَطَلَبُ [الْعُلُو] (١) سُنَّةٌ وَقَدْ
وَصِدُّهُ النَّزُولُ، ثُمَّ الرَّاوي
أَوْلَاهُمَا رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ
وَمَا يَلِي (٢) رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ
كُلُّ عَنِ الْآخِرِ فَالْمُدْبِجُ
وَمَاتَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ مِنْ قَبْلِ
وَإِنْ رَوَى عَنِ رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا
بِالْوَصْفِ لَمْ يَضْرَهُ إِنْ عُدَّ لَا
وَالشَّيْخُ إِنْ أَنْكَرَ مَا يُسْنِدُهُ
وَإِنْ تَوَافَقَ الَّذِينَ نَقَلُوا
وَصِيغُ الْأَدَاءِ مِمَّا يَعْتَنِي
أَصْرَحُهَا سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنِي
ثُمَّ يَلِيهَا قَرَأُوا (٣) إِذَا سَمِعَ
نَاوَلَنِي شَافَهَنِي ثُمَّ كَتَبَ
إِلَى اعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَالسَّمَاعِ
وَحَمَلُوا عِنْتَهُ الْمُعَاصِرِ
مِنْ غَيْرِ مَنْ دَلَّسَ وَالْمَنَاوَلَهُ
وَمِثْلَهَا الْأَعْلَامُ وَالْوَصِيَّةُ

تَلْمِيذِهِ فَهَوَ مُصَافِحٌ وَقَعَ
يُرْجِحُ النَّازِلَ دَاعٍ فِي السَّنَدِ
إِمَّا عَنِ الْأَذْنَى أَوْ الْمُسَاوي
كَالْأَبِ وَالشَّيْخِ عَنِ الْأَصَاغِرِ
فَإِنْ رَوَى فِي هَذِهِ الشَّيْخَانِ
وَإِنْ عَنِ الشَّيْخِ رِجَالٌ أَخْرَجُوا
فَسَابِقٌ وَلَا حِقٌّ فِي النَّقْلِ
اسْمًا وَنَحْوَهُ وَلَمْ يَفْتَرِقَا
وَإِلَّاخْتِصَاصُ قَدْ يُبَيِّنُ الْمُهْمَلًا
إِنْ كَانَ جَزْمًا فَالْأَصَحُّ رَدُّهُ
فِي حَالَةٍ فَذَلِكَ الْمُسَلْسَلُ
بِضَبِّهَا كُلُّ تَقِيٍّ مُتَّقِنٍ
وَدُونَهَا قَرَأْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي
وَبَعْدَهَا (٤) أَنْبَأَنِي وَيَتَّبِعُ
إِلَيَّ ثُمَّ عَنِ وَجْهَهُمْ ذَهَبَ
وَقِيلَ: لَا، وَرُدَّ بِالِاجْتِمَاعِ
بَعْدَ اللَّقَا عَلَى السَّمَاعِ الظَّاهِرِ
مُحْتَاجَةً لِلِإِذْنِ كَالْمُرَاسَلَةِ
بِالْأَصْلِ وَالْوِجَادَةِ الْقَوِيَّةِ

(١) ساقطة في: (أ).

(٢) في: (ج): «تلي».

(٣) في (أ)، (ج): «قرأ»، وبه ينكسر الوزن. والمثبت من (ب).

(٤) في: (ب): «وبعدما».

وَلَا يَقُولُ مَنْ رَوَى مَا يَذْكُرُ حَدَّثَنِي إِلَّا بِقَيْدٍ يُشْعِرُ
 إِجَازَةَ الْمَعْدُومِ وَالْمَجْهُولِ كَعَامٍّ^(١) فِي عَدَمِ الْقَبُولِ
 وَجَوَزُوا إِجَازَةَ الصَّغِيرِ وَالْخَمْسُ سِنُّ الضَّبْطِ فِي الْكَثِيرِ

الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ مَا لَا يُجْهَلُ أَوَّلُهَا مَا جَاءَ فِيهِ أَفْعَلُ
 وَنَحْوُهُ ثُمَّ الَّتِي قَدْ كُرِّرَتْ أَلْفَاظُهَا، وَدُونَهَا مَا ذُكِرَتْ
 مُفْرَدَةً فِيهَا كَثَبْتُ أَوْ ثَقَّةً أَوْ حُجَّةً أَوْ حَافِظٍ إِنْ أَطْلَقَهُ^(٢)
 وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: لَا بَأْسَ بِهِ كُنْتُ لَهُ مُعَدَّلًا
 رَابِعُهَا مَأْمُونٌ أَوْ^(٣) صَدُوقٌ أَوْ^(٤) لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ خِيَارٌ^(٥) مَنْ رَوَوْا
 خَامِسُهَا شَيْخٌ صَدُوقٌ يُخْطِي أَوْ جَيِّدٌ النَّقْلِ قَلِيلُ الضَّبْطِ
 سَادِسُهَا صَوِيلِحٌ مَقْبُولٌ وَنَحْوُهُ وَيُقْبَلُ التَّعْدِيلُ
 مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَيُطَلَّبُ الْبَيَانُ مِمَّنْ قَدْ جَرَحَ
 وَقِيلَ: إِلَّا مِنْ إِمَامٍ بَارِعٍ فِي الْعِلْمِ بِالْأَسْبَابِ وَالتَّنَازُعِ
 وَقَبْلَهُمَا مِنْ أَحَدِ الْعُدُولِ وَقَدَّمَ الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ
 وَمَنْ إِلَيْهِ فِي الرُّوَاةِ يُرْجَعُ فَلَيْسَ فِيهِ قَدْحٌ خَصِمٍ يُسْمَعُ
 وَلَيْسَ تَعْدِيلًا رِوَايَةُ الثَّقَّةِ قَالُوا وَلَوْ عَنْ مُبْهَمٍ وَوَثَقَهُ
 وَإِنْ بِمَا رَوَى فَفِيهِ عَمَلًا تَعْدِيلٌ أَوْ^(٦) لَا وَالْإِمَامُ فَصَلَا

(١) كذا في النسخ! والتفعيلة مكسورة.

(٢) في: (ب)، (ج): «مُطْلَقَهُ».

(٣) تُوصَلُ هَمْزَةٌ «أَوْ» لَضَرْوَرَةِ الْوِزْنِ.

(٤) تُوصَلُ هَمْزَةٌ «أَوْ» لَضَرْوَرَةِ الْوِزْنِ.

(٥) في (ج): «أَوْ خِيَارٌ».

(٦) تُوصَلُ هَمْزَةٌ «أَوْ» لَضَرْوَرَةِ الْوِزْنِ.

وَسَنَّ خَتْمَ مَجْلِسِ الْإِمْلَاءِ بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ^(١) وَالِدُعَاءِ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ^(٢) وَالسَّلَامِ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْآلِ مَا نُظِمَتْ فَرَائِدُ الْآلِ^(٣)

تَمَّتْ



(١) في (ب): «بِالصَّلَاةِ».

(٢) في (ب): «بِالصَّلَاةِ».

(٣) في (ب)، (ج): «الآلي».

المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

- ١- الأنساب، عبد الكريم السّمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- ٢- إيضاح المكنون في الدّليل على كشف الظّنون، إسماعيل باشا البغدادي، تحقيق: محمد شرف الدّين يالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٤- الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، عبد الغني النابلسي، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- ٥- شواهد الحق في الاستغاثة بسيدّ الخلق، ليوسف بن إسماعيل النبهاني، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
- ٦- الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٧- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، عمّان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٩م.
- ٨- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، سالم عبد الرزاق أحمد، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- ٩- المجموعة النبهانية في المدائح النبوية، يوسف بن إسماعيل النبهاني، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
- ١٠- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع الحافظ، دمشق - سوريا، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ.
- ١١- معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، عبد الله بن عبد الرحمن المعلمي، الرياض، مكتبة الملك فهد، ١٩٩٦م.



